

Distr.: General
29 August 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



تقرير عن اجتماع الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية
المعني بمنع الفساد، المعقود في فيينا من ٢١ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٧

أولاً - مقدمة

١- قرّر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في قراره ٢/٣ أن ينشئ فريقاً عاملاً حكومياً دولياً مفتوحاً العضوية مؤقتاً بغية تقديم المشورة إلى المؤتمر ومساعدته في تنفيذ الولاية المسندة إليه فيما يتعلق بمنع الفساد.

٢- وقرّر المؤتمر في ذلك القرار أن يضطلع الفريق العامل بالمهام التالية:

(أ) مساعدة المؤتمر في تطوير وتجميع المعارف في مجال منع الفساد؛

(ب) تيسير تبادل المعلومات والخبرات بين الدول فيما يتعلق بالتدابير والممارسات الوقائية؛

(ج) تيسير جمع أفضل الممارسات في مجال منع الفساد وتعميمها والترويج لها؛

(د) مساعدة المؤتمر على تشجيع التعاون بين جميع أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع بغية منع الفساد.

٣- وفي القرار ٦/٦، المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، رحّب المؤتمر بأعمال الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد، ولا سيما المناقشات الموضوعية حول مختلف أحكام الفصل الثاني من الاتفاقية. ونوّه المؤتمر مع التقدير بإنجازات الفريق العامل فيما يتعلق بتيسير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف بشأن مبادراتها وممارساتها الجيدة، وشجّع الدول الأطراف على مواصلة تزويد الأمانة بما لديها من معلومات جديدة ومحدّثة وممارسات جيّدة بشأن تنفيذها لأحكام ذلك الفصل.

٤- وفي القرار نفسه، رحّب المؤتمر بما أبدته الدول الأطراف من التزام وما بذلته من جهود لتوفير معلومات عن الممارسات الجيدة في مجال منع الفساد تقوم الأمانة بجمعها وتنظيمها ونشرها في سياق أداء مهامها بصفقتها مرصداً دولياً، وطلب إلى الدول الأطراف أن تواصل توفير تلك



المعلومات. كما طلب المؤتمر إلى الأمانة، رهنأ بتوافر موارد من خارج الميزانية، أن تواصل عملها بصفتها مرصداً، على أن يشمل ذلك، ضمن جملة أمور، تحديث الموقع الشبكي المواضيعي للفريق العامل من خلال تزويده بالمعلومات ذات الصلة.

٥- وطلب المؤتمر إلى الأمانة، في قراره ١/٦ المعنون "مواصلة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، أن تنظم جداول الأعمال المؤقتة الخاصة بالهيئات الفرعية التي أنشأها على نحو يتيح تبادلي ازدواجية المناقشات، مع مراعاة ولاية كل منها. وتماشياً مع هذه القرارات ووفقاً للنتائج التي خلص إليها الفريق العامل في اجتماعه السابع الذي عقده بين الدورتين في فيينا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، فقد ركز الفريق العامل في اجتماعه الثامن على الموضوعين التاليين:

- (أ) التوعية في المدارس والجامعات بجهود مكافحة الفساد (الفقرة ١ (ج) من المادة ١٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)؛
- (ب) النزاهة في مؤسسات العدالة الجنائية (المواد ٧ و ٨ و ١١ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد).

ثانياً - الاستنتاجات والتوصيات

- ٦- سلم الفريق العامل بما تحقّق من تقدّم في تنفيذ القرار ٦/٦ وأبرز الحاجة إلى مواصلة تلك الجهود.
- ٧- وأوصى الفريق العامل بأن ينظر مؤتمر الدول الأطراف، في دورته السابعة، في اتخاذ قرار بأن يواصل الفريق العامل عمله وأن يعقد اجتماعين قبل دورة المؤتمر الثامنة.
- ٨- وأوصى الفريق العامل مؤتمر الدول الأطراف أيضاً بأن يعتمد خطة عمل متعددة السنوات للفريق العامل، مع التسليم بإمكانية القيام لاحقاً بإضافة مواضيع أخرى للمناقشة إلى جدول أعمال الفريق أو بتعديل المواضيع المقترحة. وعلى وجه أكثر تحديداً، أوصى الفريق العامل المؤتمر بأن تشمل خطة عمل الفريق المتعددة السنوات كموضوع للمناقشة خلال عام ٢٠١٨ تطبيق النظم الخاصة بالإفصاح عن الموجودات وحالات تضارب المصالح ومدى فعاليتها (الفقرة ٤ من المادة ٧؛ والفقرة ٥ من المادة ٨)؛ وأن تشمل كموضوع للمناقشة خلال عام ٢٠١٩ الدروس المستفادة بشأن وضع استراتيجيات مكافحة الفساد وتقييمها وقياس تأثيرها (المادة ٥). وينبغي لهذه المرونة أن تراعي الهدف المتمثل في تبادل الأفكار قدر الإمكان خلال المناقشات التي يعقدها الفريق العامل المعني بمسألة الفساد وفريق استعراض التنفيذ.
- ٩- ورحّب الفريق العامل بما تقوم به الأمانة، في سياق أداء مهامها بصفتها مرصداً دولياً، من جمع للمعلومات المتعلقة بالممارسات الجيدة في مجال منع الفساد وإتاحتها على الموقع الشبكي المواضيعي للفريق العامل، وطلب إلى الأمانة أن تواصل جهودها الرامية إلى جمع معلومات عن ممارسات الدول الجيدة فيما يتعلق بمبادرات مكافحة الفساد.

١٠- وحث الفريق العامل أيضاً الدول الأطراف على مواصلة استخدام المعلومات المتاحة على الموقع الشبكي المواضيعي للفريق العامل والمتعلقة بالسياسات والممارسات والتدابير المنفذة لمنع الفساد، بما فيها المعلومات عن كيفية تعزيز نزاهة مؤسسات العدالة الجنائية والتثقيف بشأن مكافحة الفساد. كما شجّع الفريق العامل الدول الأطراف على أن تواصل تزويد الأمانة بالمعلومات عن الجهود التي تبذلها لمنع الفساد، لكي تُنشر على صفحات الموقع الشبكي المواضيعي الخاص بالفريق العامل.

١١- وسلّم الفريق العامل بما حققته الدول الأطراف من تقدّم في تعزيز النزاهة والتصدي لمخاطر الفساد في مؤسسات العدالة الجنائية، وشدد على ضرورة مواصلة بذل الجهود في هذا الشأن ومساعدة الدول الأطراف في التغلب على الصعوبات ذات الصلة التي تعترضها.

١٢- وأوصى الفريق العامل الدول الأطراف بالنظر في اتخاذ تدابير مناسبة في مجالات التشريع والإدارة وبناء القدرات بهدف تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بين مؤسسات العدالة الجنائية ذات الصلة من أجل منع الفساد على نحو أكثر نجاعةً وفعاليةً.

١٣- وسلّم الفريق العامل بالتقدّم الذي أحرزته الدول الأطراف على صعيد تعزيز تدابير التوعية والتثقيف لدى جميع قطاعات المجتمع، وشدد على أهمية إيلاء اهتمام خاص للعمل مع الشباب والأطفال كجزء من استراتيجية لمنع الفساد.

١٤- ورحّب الفريق العامل بالعرض الإيضاحي الذي قدمته الأمانة والذي سلط الضوء على ما برهنت عليه الدول الأطراف من نجاح والتزام في إطار المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد ومبادرة التعليم من أجل العدالة، وشدد على أهمية أن يواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) مشاركته في تلك المشاريع، بوسائل منها تعهد مواقع شبكية مكرسة لهذا الغرض وتيسير التبادل فيما بين الأكاديميين والمعلمين فيما يتعلق بالتوعية بشأن مكافحة الفساد في الجامعات والمدارس.

١٥- وأقر الفريق العامل بالجهود التي تبذلها الأمانة لدعم الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية، وطلب إلى المكتب أن يواصل تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف، بناء على طلبها، بالتنسيق مع الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة للمساعدة التقنية، وخصوصاً في البلدان النامية.

١٦- وسلّم الفريق العامل الضوء على الحاجة الماسة إلى تزويد المكتب بما يكفي من موارد من خارج الميزانية لتقديم تلك المساعدة التقنية؛ ودعا الدول الأطراف والجهات المانحة الأخرى إلى معاودة تأكيد التزامها بمنع الفساد، وذلك على سبيل المثال من خلال توفير مساهمات مالية مخصصة بمرونة على مدى عدة سنوات.

ثالثاً - تنظيم الاجتماع

ألف - افتتاح الاجتماع

١٧- عقد الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد اجتماعه الثامن في فيينا من ٢١ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٧. وترأس جلسات الفريق العامل رئيس مؤتمر الدول الأطراف، ألكسندر كونوفالوف (الاتحاد الروسي)، ونائبه أندريس لاموليائي فارغاس (شيلي).

١٨- واستذكر الرئيس لدى افتتاح الاجتماع قرارات المؤتمر ٢/٣ و ١/٦ و ٦/٦، وأكد على أهمية ما عرفه الاجتماع من مناقشات تفاعلية وتبادل للخبرات في مجال منع الفساد، واستهل المناقشات المواضيعية حول موضوعي التوعية في المدارس والجامعات بجهود مكافحة الفساد والنزاهة في مؤسسات العدالة الجنائية.

١٩- وشددت الأمانة على أهمية اتباع نهج شامل في مكافحة الفساد، وأكدت على أن أحكام الفصل الثاني مهمة لتعزيز الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد والتثقيف. وأشار إلى أن الفريق العامل قد وفرّ للدول، منذ أول اجتماع له في عام ٢٠١٠، الفرصة لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والخبرات المكتسبة في هذا المجال. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أن المعارف التي جمعها الفريق العامل أثبتت قيمتها الحاسمة بالنسبة للخبراء الوطنيين سواء عند استعراضهم لتنفيذ بلدانهم للاتفاقية أو عند عملهم كخبراء مستعرضين لأقرانهم في الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ.

٢٠- وعرضت الأمانة أيضاً وثائق الاجتماع. وقد أعدت ورقة معلومات أساسية عن التوعية في المدارس والجامعات بجهود مكافحة الفساد (CAC/COSP/WG.4/2017/2/Rev.1) وورقة معلومات أساسية عن النزاهة في مؤسسات العدالة الجنائية (CAC/COSP/WG.4/2017/3) استناداً إلى الردود التي قدمتها الدول بناء على طلب الأمانة للحصول على معلومات. ويجسد هذان التقريران المعلومات التي وردت من ٣٤ دولة فيما يتعلق بهاتين الوثيقتين بتاريخ ٢٦ أيار/مايو و ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٧، على التوالي. وقد ورد ١٩ رداً إضافياً بعد هذين التاريخين. وبناء على موافقة الدول المعنية، نُشرت هذه الردود، باستثناء رد واحد، على كل من الموقع الشبكي الرسمي لهذا الاجتماع للفريق^(١) وعلى الموقع الشبكي المواضيعي^(٢) للفريق العامل.

٢١- وتكلمت ممثلة الجزائر، نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، فأكدت مجدداً الالتزام الثابت للدول الأفريقية بمكافحة الفساد والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة لأهمها يشكلان عائقين أمام التنمية والنمو الاقتصادي وأمام تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لمواطني جميع البلدان وخصوصاً مواطني البلدان النامية. وأشارت إلى أنه لا بد من المساعدة التقنية، التي تقدم بناء على طلب البلدان المتلقية واستناداً إلى احتياجاتها المحددة، لتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً. وسلطت الضوء على أهمية تنفيذ أحكام الفصل الثاني من الاتفاقية، ودعت إلى تعزيز التعاون فيما بين الكيانات الحكومية وأصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني، لا سيما في مجالات التوعية والتثقيف وتبادل المعلومات وتعزيز أفضل الممارسات في مجال منع الفساد. وأعادت تأكيد دعم مجموعة الدول

(١) www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/session8.html

(٢) www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/thematic-compilation-prevention.html

الأفريقية الكامل للفريق العامل، منوهة بدوره في إسداء المشورة إلى المؤتمر ومساعدته على تنفيذ الولاية المسندة إليه فيما يتعلق بمنع الفساد.

٢٢- وأشار ممثل الاتحاد الأوروبي إلى أن الفساد يقوض سيادة القانون والقيم الأساسية التي تستند إليها مجتمعاتنا. وأوضح كذلك أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تقرر بالتهديد الذي يمثله الفساد، وخاصة في هدفها ١٦. وأفاد الممثل بأن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قد وضعت تشريعات وسياسات وتدابير بهدف منع الفساد وحماية المبلغين.

٢٣- وأعلن ممثل اليابان أن بلده قد صدّق على الاتفاقية في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧، وجدّد التزام حكومته بالمساهمة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مكافحة الفساد.

٢٤- وشدد كثير من المتكلمين على الأثر السلبي الذي يتركه الفساد على النمو الاقتصادي والتنمية والحكم الرشيد، وشدد من ثم على أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى منع الفساد. وأشار متكلمون إلى الدور الهام الذي يؤديه الفريق العامل في تيسير تبادل المعلومات والممارسات الجيدة. وأعرب بعض المتكلمين عن تقديرهم للمساعدة التقنية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من مقدمي المساعدة. وقالوا إن الأمر يتطلب تقديم المزيد من المساعدة لدعم الدول في تنفيذ أحكام الاتفاقية تنفيذاً فعالاً.

٢٥- وأكد العديد من المتكلمين على أن مشاركتهم في آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية تيسر وضع السياسات الوطنية والأطر التشريعية والمؤسسية وتعزيز آليات التنسيق المؤسسية لتنفيذ الاتفاقية.

٢٦- وتبادل متكلمون تجاربهم الوطنية فيما يتعلق بالمواضيع التي ناقشها الفريق العامل. وسلط متكلمون الضوء على الدور الرئيسي للتثقيف والتوعية في منع الفساد على نحو فعال. وشدد على الجهود التي تبذلها البلدان من أجل إدماج قيم النزاهة والشفافية والمساءلة في نظمها التعليمية الوطنية وفي الدورات التدريبية على الخدمة المدنية. وأشار متكلمون أيضاً إلى أهمية مشاركة الجمهور ومشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في دعم تدابير التثقيف والتوعية. وأشار متكلمون أيضاً إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل العمل على تنفيذ مبادئ الإدارة الرشيدة والشفافية في المؤسسات التعليمية.

٢٧- ووصف بعض المتكلمين الجهود التي تبذلها بلادهم في تعزيز النزاهة في مؤسسات العدالة الجنائية، وشددوا على الدور الذي تؤديه مدونات قواعد السلوك والتدريبات بشأن الأخلاقيات والإنفاذ الفعال. وأفاد العديد من المتكلمين بأن بلادهم وضعت نظاماً إلزامياً للإفصاح عن الموجودات بالنسبة لهيئة القضاء.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٢٨- أقر الفريق العامل، في ٢١ آب/أغسطس، جدول الأعمال التالي:

١- المسائل التنظيمية:

(أ) افتتاح الدورة؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٢- تنفيذ قرار المؤتمر ٦/٦، المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد" والتوصيات التي اتفق عليها الفريق العامل في اجتماعه الذي عقده في آب/أغسطس ٢٠١٦:

(أ) الممارسات الجيدة والمبادرات المتخذة في مجال منع الفساد:

١' 'التوعية في المدارس والجامعات بجهود مكافحة الفساد (الفقرة ١ (ج) من المادة ١٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)؛

٢' 'النزاهة في مؤسسات العدالة الجنائية (المواد ٧ و ٨ و ١١ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)؛

(ب) توصيات أخرى.

٣- الأولويات المقبلة.

٤- اعتماد التقرير.

جيم- الحضور

٢٩- كانت الدول الأطراف التالية ممثلة في اجتماع الفريق العامل: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، إيران (جمهورية-الإسلامية)، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بنن، بوركينا فاسو، بولندا، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، تشيكيا، توغو، تونس، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، دولة فلسطين، رومانيا، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السودان، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، الصين، عُمان، العراق، غابون، غانا، غواتيمالا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيا، ليتوانيا، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

٣٠- ومثل في الدورة الاتحاد الأوروبي، وهو منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي طرف في الاتفاقية.

٣١- ومثل بمراقبين كل من الوحدة والبرنامج التاليين التابعين للأمانة العامة: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٢- ومثل بمراقب معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وهو مؤسسة تابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٣٣- ومثلت بمراقبين المنظمات الحكومية الدولية التالية: المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية- الأفريقية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس أوروبا، مجموعة الدول المناهضة للفساد، الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام، منظمة الجمارك العالمية.

رابعاً- تنفيذ قرار المؤتمر ٦/٦، المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، وتنفيذ التوصيات التي اتفق عليها الفريق العامل في اجتماعه المعقود في آب/أغسطس ٢٠١٦

ألف- الممارسات الجيدة والمبادرات في مجال منع الفساد

١- **التوعية في المدارس والجامعات بجهود مكافحة الفساد (الفقرة ١ ج) من المادة ١٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)**

٣٤- استهل الرئيس المناقشة الموضوعية في إطار هذا البند الذي أعدت الأمانة بشأنه ورقة معلومات أساسية (CAC/COSP/WG.4/2017/2/Rev.1). وأعربت الأمانة عن تقديرها للمعلومات القيمة التي تلقتها من الدول الأطراف، والتي استندت إليها في إعداد ورقة المعلومات الأساسية.

٣٥- وأشارت الأمانة إلى أن دولاً عديدة أبلغت عن تنفيذ مبادرات توعية بشأن مكافحة الفساد على جميع المستويات التعليمية، وشدّدت على التوعية كأداة هامة لمنع الفساد وكجزء أساسي من استراتيجيات مكافحة الفساد. وأفادت بأن التقارير الواردة من الدول شددت على أن التوعية بموضوع مكافحة الفساد تذهب أبعد من مجرد نقل المعرفة، وتسعى إلى تعزيز القيم الأساسية وتشجيع التفكير النقدي وضمّان مشاركة الشباب مشاركة نشطة.

٣٦- وبينت الأمانة أن موضوع الفساد يُدرج أحياناً في المناهج والكتب المدرسية في المرحلتين الابتدائية والثانوية على نحو صريح، إلا أنه في أغلب الأحيان يدرج في إطار التثقيف بالأخلاقيات والدراسات المتعلقة بقيم المواطنة أو غيرها من البرامج المتعلقة بالقيم، وأن العديد من أنشطة التوعية بموضوع مكافحة الفساد تقع خارج نطاق المناهج التعليمية بحكم طبيعتها، وتشمل إجراء مسابقات وتنظيم معارض. وأفادت الأمانة بأن الدول قد أشارت أيضاً إلى استخدام نهج التعلم التفاعلي وأدوات التعليم الملائمة للأطفال مثل القصص المصورة وكتب التلوين.

٣٧- وعلى المستوى الجامعي، لاحظت الأمانة اهتماماً متزايداً ببرامج مكافحة الفساد المتخصصة. فقد أفادت الدول أيضاً بتزايد المواد الدراسية الخاصة بمكافحة الفساد في العديد من برامج التخرج، بما في ذلك القانون والاقتصاد والأعمال التجارية والشؤون المالية والإدارة العامة والعلوم الاجتماعية والعلوم السياسية والطب والتكنولوجيا والعلوم، وأن مسائل الفساد تُدرج أيضاً في الدورات الدراسية المتعلقة بالأخلاقيات والمسؤولية المهنية.

٣٨- وأكد مناظر من ماليزيا على أن لجنة مكافحة الفساد الماليزية تبذل جهوداً تنقيفية واسعة النطاق. فقد نظمت اللجنة حملة في المدارس الابتدائية والثانوية عنوانها "محاربو الفساد"، شملت الطلاب والمعلمين والأهالي. وهي تعكف حالياً على إعداد أدوات دعم للمعلمين. وعلى المستوى الجامعي، أنشأت اللجنة أمانات تعنى بمنع الفساد داخل أكثر من ١٠٠ مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي بهدف تيسير عملية التوعية في مجال مكافحة الفساد. كما تساهم نوادي الطلاب التي أنشأها المعهد الماليزي للنزاهة في تعزيز النزاهة في الأوساط الطلابية.

٣٩- وقدم مناظر من الصين عرضاً إيضاحياً عن عدد من مبادرات التوعية التي تقوم بها حكومة الصين بالمدارس والجامعات في مجال مكافحة الفساد. وتتضمن هذه المبادرات إعداد وثائق سياسة عامة بشأن التوعية بموضوعي النزاهة ومكافحة الفساد، وإدراج عنصر مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في مناهج دراسات مختلفة مثل الأدب والتاريخ والتربية الأخلاقية الصينية. واستهلت وزارة التعليم أيضاً أشكالاً مختلفة من أنشطة التوعية بشأن مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في المدارس والجامعات وقدمت دعمها لأنشطة مماثلة.

٤٠- وأشارت مناظرة من إكوادور إلى عدد من المبادرات التي سعى المجلس المعني بمشاركة الجمهور والرقابة من خلالها إلى تعزيز الشفافية ومشاركة الجمهور في الحكومات المحلية. ووضّحت أن "ألوية الشفافية" هي أفرقة مكونة من طلاب جامعات مدرّبين من المتزّمين بتعزيز ثقافة الشفافية ومكافحة الفساد في تسيير مجتمعاتهم المحلية. وقالت إن هذه المبادرات المنفذة داخل نظام التعليم العالي تمثل جزءاً هاماً من استراتيجية إكوادور الهادفة إلى منع الفساد والقضاء عليه.

٤١- وأورد مناظر من الإمارات العربية المتحدة بإيجاز الجهود التي يبذلها بلده في مكافحة الفساد باستخدام مواد علمية وتنظيم برامج توعوية في المدارس والجامعات. وبيّن أن بلده قد استحدثت برنامجاً مخصصاً للجامعات يعنى بمكافحة الفساد وحماية الأموال العامة. وقال إن ديوان المحاسبة الحكومي قد وقّع عدداً من الاتفاقات مع جامعات من أجل اجتذاب وتدريب الطلاب الشباب وخريجي تلك الجامعات وتأهيلهم للعمل في مجال مكافحة الفساد.

٤٢- ونوه متكلمون مع التقدير بالوثائق التي أعدتها الأمانة وبالعروض الإيضاحية التي قدمها المناظرون. وأشار متكلمون إلى تنفيذ الفقرة ١ (ج) من المادة ١٣ من الاتفاقية، وشددوا على أهمية التوعية في منع الفساد، وحثوا الدول الأطراف والأمانة على مواصلة تبادل الممارسات الجيدة في هذا المجال.

٤٣- وأفاد متكلمون بأن مكافحة الفساد تمثل عنصراً أساسياً من عناصر البرامج التوعوية على جميع مستويات النظام التعليمي، من مستوى التعليم الابتدائي حتى مستوى التعليم الجامعي. وشدد أحد المتكلمين على أن البرامج التوعوية تقتضي التزامات طويلة الأجل لضمان استدامتها. وفي هذا الصدد، نوه متكلم آخر بالممارسة المتمثلة في استخدام نسبة مئوية معينة من الموجودات المصادرة في تمويل المبادرات التوعوية.

٤٤- وشدد بعض المتكلمين على أهمية تطوير المضامين والأشكال المناسبة حسب الفئة العمرية مثل الرسوم المتحركة، والكتب المصورة، وكتب التلوين، والأفلام، والمخيمات الصيفية، والمحاكم

الصورية، وأداء الأدوار في مسرحيات، والألعاب التربوية، وأندية النزاهة، ومنح لقب "أبطال الأخلاقيات"، وتنظيم مسابقات كتابة المقالات ومسابقات فنية، والملصقات، واللوحات، وغير ذلك من التدابير الرامية إلى دعم المعلمين في الفصول الدراسية. وشُدِّد أيضاً على أهمية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والدورات الإلكترونية والبوابات الشبكية المخصصة لهذا الغرض والبرامج التلفزيونية كوسائل مناسبة في التوعية بمسائل النزاهة ومكافحة الفساد. وأشار متكلمون إلى أن العروض المسرحية وبرامج المتاحف وغيرها من الأنشطة المنفذة خارج المدارس تعد وسائل مفيدة في تعزيز الرسائل المناهضة للفساد.

٤٥ - وأفاد عدة متكلمين بأن جهوداً توعوية بشأن مكافحة الفساد تُبذل عن طريق زرع المبادئ والقيم من قبيل قيم المواطنة، والنجاعة، والفعالية، والأخلاقيات، والنزاهة، والشفافية، والانفتاح، والمساءلة، والمسؤولية الاجتماعية والفردية، والأمانة، والروح المهنية، والعمل التطوعي، واحترام الآخرين، والتضامن، والصدق. وقالوا إن تلك الجهود مرتبطة أيضاً بأطر مثل التثقيف بشأن حقوق الإنسان، وثقافة احترام القانون، والحقوق والواجبات المدنية، والإلمام بالسياسة، وإلها جهود ناجحة في حشد دعم الشباب في مكافحة الفساد.

٤٦ - وشدد عدة متكلمين أيضاً على الدور الأساسي للتعليم في تدعيم ثقافة احترام القانون بين المواطنين من أجل إنشاء مجتمعات خالية من الفساد. وأشار المتكلمون إلى أن الرشوة تعتبر خطأً من الناحية الأخلاقية ومن ثم لا يُشجَّع عليها في المجتمعات المتشعبة بثقافة احترام القانون. وأفاد أحد المتكلمين عن البرنامج التثقيفي الوطني الذي ينفذه بلده من أجل تعزيز ثقافة احترام القانون.

٤٧ - وأشار إلى التدريب والكتيبات والأدلة الخاصة بالمعلمين كعناصر رئيسية في دعم التوعية في مجال مكافحة الفساد. وقيل إنَّ جهات معنية أخرى من أصحاب المصلحة، مثل الآباء وقادة المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، تشارك أيضاً في بعض المبادرات بهدف توسيع نطاق الاستفادة من البرامج التوعوية وزيادة أثرها.

٤٨ - وأشار عدد من المتكلمين إلى أن الأجهزة المتخصصة في مكافحة الفساد هي المسؤولة عن توعية الجمهور من أجل تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية في المجتمع؛ في حين أشار آخرون إلى أن وزارة التعليم هي التي تتولى في بلادهم مسؤولية التوعية بشأن مكافحة الفساد. وأكد معظم المتكلمين أن اتباع نهج تعاوني بين الأجهزة المعنية يشمل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين هو أمر لا بد منه من أجل تصميم برامج توعوية فعالة وناجحة وتنفيذها.

٤٩ - وأشار متكلمون إلى الأكاديميات الإقليمية والوطنية لمكافحة الفساد التي تمثل نقاطاً مرجعية علمية، ونوهوا بالدور الهام الذي يضطلع به الأكاديميون في وضع الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد والمساهمة في آلية استعراض التنفيذ.

٥٠ - وأشار متكلمون إلى تزايد عدد الدورات والشهادات الجامعية المتخصصة التي يجري استحداثها، بما في ذلك الدورات المتعددة التخصصات المعنية بمكافحة الفساد والدورات المعنية بالأخلاقيات، والمساءلة، ومنع الفساد، والمحاسبة، ومراجعة الحسابات، وإدارة الأموال العامة، والاشتراء العمومي، والإدارة المالية. وقيل إنَّ دعوة خبراء، بمن فيهم خبراء من القطاع الخاص

والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، لإلقاء محاضرات تعد وسيلة من وسائل تنفيذ تلك الدورات، وإن أنشطة الجامعات تشمل أيضاً عقد مؤتمرات وتقديم المنح لإجراء البحوث بشأن المسائل المتعلقة بالفساد.

٥١ - وشدد متكلمون على أهمية الحصول على المساعدة التقنية من أجل إعداد برامج التوعية بمسائل مكافحة الفساد وإدماج تلك البرامج في مناهج المدارس والجامعات، وأشاروا إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) في هذا الصدد. ونوه أحد المتكلمين مع التقدير بـ"الدورة الدراسية الأكاديمية النموذجية بشأن اتفاقية مكافحة الفساد" التي أعدها المكتب، وقال إنها يسرت تدريس مكافحة الفساد في مختلف الجامعات.

٥٢ - وأشار عدة متكلمين إلى الجهود التي تبذلها بلدانهم لمكافحة الفساد داخل نظام التعليم ذاته، وشددوا على أهمية الإدارة الرشيدة للمؤسسات التعليمية وأهمية وجود بيئة تعليمية أخلاقية من أجل ترسيخ قيم النزاهة والمساءلة في أذهان الطلاب. وقالوا إن تلك الجهود تشمل تنظيم حلقات عمل تستهدف المفتشين والمشرفين في قطاع التعليم ومديري المدارس والمدرسين والطلاب، واعتماد السياسات المتعلقة بالأخلاقيات. وأشار متكلمون أيضاً إلى مبادرات أخرى مثل شبكة جامعات تعنى بالأخلاقيات تضم أكاديميين وتكرس عملها لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وإجراء دراسات استقصائية تقييمية بشأن النزاهة المؤسسية ووضع الآليات اللازمة لتشجيع الطلاب على الإبلاغ عن حالات الفساد في المدارس بوسائل منها تطبيقات الهواتف المحمولة والخطوط الهاتفية المباشرة.

٥٣ - وذكر عدة متكلمين أيضاً البرامج التوعوية في مجال مكافحة الفساد المخصصة للمهنيين العاملين في قطاعات معرضة للفساد، كالبناء والخدمة المدنية والقضاء وإنفاذ القانون وخدمات الصحة وسلطات الجمارك، وأوصوا بجعل هذه البرامج إلزامية وتنفيذها بصورة دورية للتأكد من عدم التسامح إطلاقاً مع الفساد.

٥٤ - وقدمت ممثلة الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد معلومات محدثة عن المبادرات التوعوية التي تنفذها الأكاديمية، بما في ذلك شهادة الماجستير في الدراسات المتعلقة بمكافحة الفساد والامتنال لأحكام مكافحة الفساد والعمل الجماعي، فضلاً عن الأنشطة الصيفية التي تنظمها الأكاديمية.

٥٥ - وعرضت ممثلة منظمة الجمارك العالمية المبادرات التي تنفذها المنظمة، بما فيها نشر أفضل الممارسات المتعلقة بالنزاهة في الجمارك، وأشارت إلى تعاون المنظمة مع الأوساط الأكاديمية في إطار برنامج الشراكة في البحث والتطوير على المستوى الأكاديمي في مجال الجمارك، فضلاً عن التعاون مع باقي المنظمات الدولية.

٥٦ - وعرض ممثل معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني أعمال المعهد المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وشدد على أهمية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في جهود مكافحة الفساد.

٥٧ - وشدد ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضرورة أن تزود المبادرات التعليمية الشباب بالمهارات اللازمة في مجال مكافحة الفساد وأن تتيح لهم فرص التواصل مع المهنيين في هذا المجال، وأنه لا بد من إضفاء الطابع المؤسسي عليها من أجل كفالة استدامتها.

٢- النزاهة في مؤسسات العدالة الجنائية (المواد ٧ و ٨ و ١١ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)

٥٨- استهل الرئيس المناقشة الموضوعية في إطار هذا البند المتعلق بالنزاهة في مؤسسات العدالة الجنائية الذي أعدت الأمانة بشأنه ورقة معلومات أساسية (CAC/COSP/WG.4/2017/3).

٥٩- وشكرت الأمانة الدول الأطراف على الردود التي قدمتها قبل انعقاد الاجتماع والتي أقرت فيها جميع الدول بأهمية التدابير الرامية إلى ضمان النزاهة في مؤسسات العدالة الجنائية. واستناداً إلى تلك الردود المقدّمة بات من الواضح أن الارتقاء بالنزاهة وتعزيزها في مؤسسات العدالة الجنائية يتطلب اتباع نهج متعدد الأوجه يشمل ما يلي: توجيه الانتباه إلى نظم الموارد البشرية والتوظيف والتدريب (المادة ٧ من الاتفاقية)؛ ووضع وتنفيذ مدونات لقواعد السلوك وآليات للمساءلة والإفصاح عن الموجودات والمصالح (المادة ٨ من الاتفاقية)؛ واتخاذ تدابير خاصة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المادة ١١ من الاتفاقية).

٦٠- وقدم مناظر من قطر عرضاً إيضاحياً عن التدابير المتخذة لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في مؤسسات العدالة الجنائية، التي تعد جزءاً لا يتجزأ من هدف تحقيق رؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمية الوطنية وكذلك أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى اعتماد إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصديّ للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور الذي أدى إلى إقامة تعاون وثيق مع المكتب من أجل تعزيز نزاهة القضاء على الصعيد العالمي، بوسائل منها الشبكة العالمية لنزاهة القضاء الموجودة قيد الإنشاء. وأشار إلى وجود عملية وطنية تسعى إلى وضع إطار للنزاهة وتحديد مؤشرات مناسبة لقياس التقدم المحرز في مجال تعزيز النزاهة والشفافية في القطاعين العام والخاص على السواء.

٦١- وقدم مناظر من ألمانيا عرضاً إيضاحياً بشأن أهمية نزاهة القضاء واستقلاله. ووصف عمل فريق نزاهة القضاء، الذي يضم قضاة ومستشارين رفيعي المستوى، المتمثل في تعزيز المساءلة والنزاهة في الجهاز القضائي وإدخال إصلاحات عليه دون المساس باستقلالته. وأكد على أن مسؤولية إنجاح تنفيذ مبادئ بنغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي هي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الأجهزة القضائية والدول معاً، وأن تلك المبادئ تشكل بالنسبة للجهاز القضائي أسس برامج الأخلاقيات والنزاهة. ووصف أيضاً استنتاجات ونتائج سلسلة من الدراسات الاستقصائية بشأن النزاهة، أجراها فريق نزاهة القضاء والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتحديد الثغرات وإعداد توصيات بشأن تدابير تعزيز النزاهة. وسلط الضوء على الشبكة العالمية لنزاهة القضاء التي سيطلقها المكتب قريباً والتي ستوفر منصة للسلطات القضائية وأصحاب المصلحة الآخرين لمناقشة التحديات وتبادل الممارسات الجيدة وتعزيز النزاهة والمساءلة والاستقلالية في أجهزة القضاء في جميع أنحاء العالم.

٦٢- وقدمت مناظرة من ميانمار عرضاً إيضاحياً بشأن التطورات الأخيرة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بتعزيز نزاهة أعضاء النيابة العامة، واعتماد مدونة أخلاقيات للموظفين القانونيين تستند إلى مبادئ بنغالور. ووصفت الجهود التي تبذلها ميانمار لتدعيم سيادة القانون وتعزيز إرساء الديمقراطية ومكافحة الفساد، بوسائل منها اعتماد مدونات الأخلاقيات في مؤسسات العدالة الجنائية، تشمل موظفي الخدمة المدنية والموظفين القانونيين وأعضاء الهيئة القضائية. وأكدت أن اعتماد مدونة

الأخلاقيات ليس إلا الخطوة الأولى التي يلزم أن يتبعها تدريب المدعين العامين والموظفين القضائيين عليها وتطبيقها ورصد مدى امتثالهم لها، وطلبت إلى المكتب أن يقدم مساعدة تقنية إلى ميانمار في هذا الصدد.

٦٣- وقدّم مناظر من باكستان عرضاً إيضاحياً عن التقدم المحرز على الصعيد الوطني في مجال التعزيز الشامل للنزاهة في مؤسسات العدالة الجنائية. وقدّم لمحة عامة عن التدابير التي اتخذت لتعزيز النزاهة في جهاز القضاء ومديريات الشرطة والسجون ودوائر النيابة العامة. وأشار إلى تطبيق قوانين مكافحة الفساد حسبما ينطبق على مؤسسات العدالة الجنائية الوطنية، ووصف الدور الذي يضطلع به المكتب الوطني للمساءلة في مراقبة ورصد الانتهاكات المحتملة للقوانين والقواعد الواجبة التطبيق. ووصف الأحكام التي اعتمدت من أجل تعزيز النزاهة في مديريات الشرطة وضمان المساءلة وفقاً للمعايير المهنية المعمول بها. وفيما يتعلق بنزاهة القضاء، أشار إلى إنشاء لجنة قضائية وطنية معنية بوضع السياسات، يرأسها كبير القضاة في باكستان، وهي المسؤولة عن اعتماد السياسات اللازمة لتعزيز نزاهة القضاء وتيسير الوصول إلى العدالة فضلاً عن المجلس الأعلى للقضاء الذي يسهر على الحفاظ على معايير النزاهة في الجهاز القضائي بهذا البلد.

٦٤- وخلال المناقشات التي تلت ذلك، شدد متكلمون على أهمية تعزيز النزاهة ومنع حدوث الفساد في جميع مؤسسات العدالة الجنائية. وأشار متكلمون إلى الدور الهام للاتفاقية والدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ، بوصفهما إطاراً رئيسياً يمكن للدول الأطراف من خلاله أن تحقق النزاهة والمساءلة والمصادقية والشفافية في مؤسسات العدالة الجنائية. وأشار أيضاً إلى الترابط بين وجود مؤسسات عدالة جنائية خالية من الفساد من جهة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى.

٦٥- وأفاد عدة متكلمين باعتماد وتنفيذ مدونات قواعد الأخلاقيات والسلوك المهني لموظفي مؤسسات العدالة الجنائية، بمن فيهم القضاة والمدعون العامون وأفراد الشرطة وموظفو السجون. وأشار أيضاً إلى أهمية إنشاء آلية لضمان إنفاذ المعايير المقررة والإبلاغ عن الانتهاكات التي يمكن أن تحدث، بوسائل منها إحداث نظام رسمي للتفتيش القضائي. وأشار متكلمون أيضاً إلى ضرورة تنفيذ معايير واتخاذ تدابير لكشف حالات تضارب المصالح ومنعها وتسويتها بوسائل منها إفصاح موظفي مؤسسات العدالة الجنائية، وأفراد أسرهم أحياناً، عن موجوداتهم ومصالحهم على نحو منظم. وأفاد بعض المتكلمين بوجود لوائح للخدمة العمومية تنظم عملية التوظيف والاستبقاء والإفصاح عن الموجودات وسائر الشؤون الإدارية لموظفي مؤسسات العدالة الجنائية.

٦٦- وشدد متكلمون على أهمية ضمان نزاهة واستقلالية السلطة القضائية بغرض إيجاد نظام عدالة فعال يفصل في القضايا بموضوعية وتجرد ودون تأثير غير مشروع أو فساد. ووصف متكلمون عدة آليات للتحقيق في جرائم الفساد وسوء السلوك في الهيئة القضائية، بما في ذلك من خلال هيئة للتفتيش القضائي. وشدد عدة متكلمين على ضرورة وجود آليات إبلاغ يسهل الوصول إليها ونظم ملائمة لحماية المبلغين بغرض التشجيع على الإبلاغ الداخلي عن حالات الفساد في قطاع العدالة الجنائية. وأبلغ متكلمون أيضاً عن توافر العديد من التدابير والجزاءات التي يمكن فرضها حينما توجد انتهاكات، ومنها النقل إلى وظائف أخرى أو خفض الدرجة الوظيفية أو الإيقاف عن العمل أو

الفصل. وشدّد عدة متكلمين على أن بلدانهم اعتمدت قوانين تنص على عقوبات مشددة على مخالفة القوانين من جانب أعضاء الهيئة القضائية، وهي ممارسة تعتبر ناجحة في ردع الفساد.

٦٧- وشدّد المتكلمون على التدابير المتخذة لضمان أن يكون نظام التعيين والاختيار الخاص بالقضاة موضوعياً وشفافاً وفعالاً، ومنها إنشاء هيئة مستقلة مثل مفوضية للجهاز القضائي. ووصف متكلمون طائفة واسعة من الشروط المعيارية التي يتعين استيفاؤها عند التعيين الأولي لأعضاء الهيئة القضائية، وكذلك تطبيق معايير موضوعية للترقية أو الانتداب. وبيّن عدة متكلمين نطاق ومضمون عملية الامتحانات التنافسية الكتابية للتأهيل والتعيين في الهيئة القضائية، سواء من حيث المعارف الموضوعية والطباع والنزاهة، وأنه في بعض الحالات، يلزم أيضاً إجراء مقابلات أو عقد جلسات علنية. ووصف بعض المتكلمين شروط الخدمة بالنسبة لأعضاء الهيئة القضائية، بما في ذلك ما يتعلق بالرواتب ومدة الخدمة والتقاعد وحظر النقل القسري، والتي تتاح للجمهور من خلال الوسائل الإلكترونية وغيرها من الوسائل.

٦٨- وشدّد أيضاً على تدريب القضاة على الأخلاقيات والنزاهة، سواء عند التعيين الأولي أو من خلال دورات للتدريب التنشيطي، تنظمها معاهد التدريب القضائي وأكاديميات مكافحة الفساد. وأشار بعض المتكلمين إلى أن البرامج التدريبية الخاصة بالهيئة القضائية تستند إلى ما يستبان من احتياجات تدريبية محددة، وتشمل دورات للتطوير المهني ونماذج متعلقة بالأخلاقيات والنزاهة.

٦٩- وأشار عدد من المتكلمين إلى اشتراطات محدّدة تتعلق بتضارب المصالح فيما يخص الهيئة القضائية. وأبلغ متكلمون أيضاً بشأن لوائح محدّدة تحظر مشاركة أعضاء الهيئة القضائية في أنشطة خارجية، بما في ذلك الأنشطة التجارية والأنشطة السياسية، بغرض تجنب تضارب المصالح. وعلاوة على ذلك، أشار متكلمون إلى الالتزام الواقع على أعضاء الهيئة القضائية بتقديم إقرارات الإفصاح عن الموجودات والمصالح، والإبلاغ عن حالات تضارب المصالح المحتملة بشكل استباقي. وفي بعض الحالات، أفيد بأنه يمكن فرض جزاءات شديدة، بما في ذلك جزاءات جنائية، في حالة عدم إبلاغ أحد أعضاء الهيئة القضائية عن تضارب المصالح أو تقديمه إقرارات غير صحيحة عن الموجودات والمصالح. وفيما يتعلق بإدارة الشؤون القضائية، أشار أحد المتكلمين إلى أهمية أن تكون عملية إسناد القضايا وتوزيعها موضوعية، ويشمل ذلك استخدام نظام محوسب يضمن توزيع القضايا عشوائياً.

٧٠- وأبلغ عدة متكلمين أيضاً عن الجهود الرامية إلى ضمان نزاهة النيابة العامة، بوسائل منها إرساء سياسات بغرض درء الفرص السانحة للفساد. وشدّد المتكلمون أيضاً على أهمية استقلالية النيابة العامة في بعض النظم القانونية لضمان أن تجري عملية الملاحقة القضائية بطريقة موضوعية ودون تأثير خارجي. وشدّد متكلمون على الحاجة إلى الشفافية والوصول إلى المعلومات عن عمل مؤسسات العدالة الجنائية، وخصوصاً المحاكم وأجهزة النيابة العامة، بما في ذلك من خلال منصات الإنترنت والمنصات الإلكترونية. وأشار عدة متكلمين إلى أهمية البرامج التدريبية المتخصصة للمدعين العامين بشأن النزاهة والشفافية، التي تتضمن، عند الاقتضاء، إشراك جهات أخرى معنية بالعدالة الجنائية.

٧١- وأبلغ متكلمون عن برامج تدريبية لجهاز الشرطة وغيره من أجهزة إنفاذ القانون تهدف إلى تعزيز النزاهة والكفاءة المهنية لمؤسسات إنفاذ القانون. ووصف متكلمون أيضاً التدابير الرامية إلى

تعزيز الموضوعية والشفافية في توظيف ضباط الشرطة وتعزيز تطورهم الوظيفي. ووصف بعض المتكلمين أنشطة هيئات متخصصة تشرف على أداء جهاز الشرطة وتملك أيضاً صلاحية التحقيق في سوء السلوك والفساد وفرض الجزاءات، حسب الاقتضاء. وأشار أحد المتكلمين إلى إقرارات الإفصاح عن الموجودات والمصالح التي يقدمها أعضاء الشرطة القضائية بغرض تجنب تضارب المصالح.

٧٢- ووصف أحد المتكلمين التدابير الرامية إلى تعزيز النزاهة والكفاءة المهنية في دائرة السجون، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالإفصاح عن الموجودات والمصالح، وكذلك الحظر التام لإقامة علاقات بالمتحجزين، وفرض قيود على التعامل مع وسائل الإعلام. وبالإضافة إلى ذلك، أشار المتكلم إلى إنشاء خط هاتفي مباشر يمكن من خلاله لأسر المحتجزين الإبلاغ عن أي انتهاك من قبل دائرة السجون لمعايير السلوك المهني.

٧٣- وأبلغ بعض المتكلمين أيضاً عن اعتماد وتنفيذ استراتيجيات شاملة لمكافحة الفساد باعتبارها أدوات هامة لتدعيم التدابير والسياسات الرامية إلى تعزيز النزاهة والمساءلة على نطاق قطاع العدالة الجنائية. وأشار بعض المتكلمين إلى استراتيجيات يجري تنفيذها بغرض إصلاح وتعزيز نظام العدالة الجنائية برمته.

٧٤- وأبلغ ممثل مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا عن سير دورة التقييم الرابعة ونتائجها، وقد شملت تقييم التدابير المتخذة لتعزيز نزاهة القضاء ومنع تضارب المصالح، إضافة إلى تدابير الامتثال التي تحدد مدى تنفيذ توصياتها.

باء- توصيات أخرى

٧٥- قدّم الرئيس البند المتعلق بتنفيذ قرار المؤتمر ٦/٦، الذي أعدت الأمانة تحديثاً شفوياً بشأنه.

٧٦- وقدّمت الأمانة تحديثاً عن تنفيذ القرار ٦/٦، ركّزت فيه على تبادل المعلومات وما أعده المكتب من أدوات معرفية جديدة وما اتخذته الدول الأطراف من مبادرات وطنية وإقليمية وعالمية بدعم من المكتب.

٧٧- وأوضحت الأمانة أنه، في إطار أدائها لدورها كمرصد دولي للممارسات الجيدة في مجال منع الفساد، واصلت جمع معلومات من الدول الأطراف بشأن تنفيذ هذه الدول للفصل الثاني من الاتفاقية، كما واصلت تحديث الموقع الشبكي للفريق العامل، بما في ذلك الصفحات المواضيعية منه.

٧٨- وقدم المكتب المساعدة على الصعيد الوطني في ١٦ بلداً إلى هيئات مكافحة الفساد بشأن ولاياتها الوقائية. وبالإضافة إلى ذلك، واصل المكتب تعاونه مع الرابطة الدولية لأجهزة مكافحة الفساد وقدم الدعم لعدة رابطات إقليمية لأجهزة مكافحة الفساد، خصوصاً في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وجرى تنزيل دليل المكتب العملي لوضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتنفيذها أكثر من ٩٠٠٠ مرة منذ إنطلاقه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وترجم إلى الإسبانية والعربية والفرنسية. وبالإضافة إلى ذلك، كان المكتب قد قدم المساعدة إلى ٢٠ من الدول الأطراف في وضع أو تنقيح السياسات والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد.

٧٩- وفيما يتعلق بحماية المبلغين، أتيح دليل المكتب المرجعي للممارسات الجيدة في مجال حماية المبلغين بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية، وجرى تنزيله قرابة ٥٠٠٠ مرة منذ إنطلاقه في الدورة الأخيرة للمؤتمر. وعقدت أربعة مؤتمرات إقليمية أو حلقات عمل بشأن حماية المبلغين والشهود في جنوب شرق آسيا وغرب أفريقيا وشرق أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقدمت المساعدة في مجال صياغة التشريعات المتعلقة بهذا الموضوع لأربعة بلدان.

٨٠- وإضافة إلى ذلك، قدّم المكتب للدول الأطراف المساعدة التقنية والخبرات في مجال تنفيذ الاتفاقية من خلال أنشطة محدّدة الأهداف في مجال التشريعات وبناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والقُطري، بما يشمل النظم الرقابية المتعلقة بالإفصاح عن الموجودات وتعارض المصالح، والحصول على المعلومات، والفساد في مجال الاشتراء.

٨١- وعمل المكتب أيضاً مع جهات متعدّدة من أصحاب المصلحة بشأن النزاهة ومنع الفساد في قطاع العدالة الجنائية. وأطلق المكتب، بدعم من دولة قطر، برنامجه العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة. ففي إطار البرنامج العالمي، عقد المكتب سلسلة من الاجتماعات الإقليمية التي شملت كبار القضاة من أجل التحضير لإطلاق الشبكة العالمية لنزاهة القضاء. كما أنشأ المكتب شراكات مع الرباطات والمنتديات القضائية الدولية والإقليمية، بهدف الحصول على مدخلاتها ودعم أعضائها لإنشاء هذه الشبكة.

٨٢- وعلى الصعيد الوطني، قدّمت المساعدة التقنية للسلطات القضائية في تسعة بلدان. وبالإضافة إلى ذلك، دعم المكتب مبادرات على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تعزيز النزاهة ومنع الفساد في أجهزة إنفاذ القانون، بما في ذلك الشرطة والجمارك وسلطات مراقبة الحدود والسجون. ويعمل المكتب على تنفيذ مشروع لتعزيز النزاهة في مؤسسات العدالة الجنائية في أمريكا اللاتينية والكاربي وغرب أفريقيا، ويقدم الدعم أيضاً من أجل تحديد مخاطر الفساد إلى سلطات الجمارك في ثمانية بلدان. وفيما يتعلق بالسجون، انتهى المكتب من إعداد دليل بشأن تدابير مكافحة الفساد في السجون، سيطلق على هامش الدورة المقبلة للمؤتمر، في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٨٣- كما أفاد المكتب بأنه يواصل تشجيع الأفراد والجماعات من خارج القطاع العام، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والشباب، على المشاركة في العمل على منع الفساد. ومن أجل تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني، نظم مشروع الأمم المتحدة الإقليمي للمحيط الهادئ المعني بمكافحة الفساد حلقات عمل حول النزاهة القُطرية، شملت المساءلة الاجتماعية ومشاركة المواطنين، في ١٢ من بلدان منطقة المحيط الهادئ. ودرّب المكتب واثتلاف المجتمع المدني المناصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٨٦ من ممثلي المجتمع المدني من ١٠١ بلد على المساهمة في تنفيذ الاتفاقية وآلية استعراض التنفيذ.

٨٤- وواصل المكتب دوره الرائد في المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، التي تشجع مؤسسات التعليم العالي على تدريس المسائل المتعلقة بالفساد وبجتها. وحتى الآن، أشركت المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد بنشاط أكثر من ٤٠٠ جامعة في أنشطتها، وأعدت قائمة لموارد الأكاديمية ودورة دراسية جامعية نموذجية عن اتفاقية مكافحة الفساد. أما المشروع التعليمي الرئيسي الثاني الذي أطلقه المكتب فهو مبادرة التعليم من أجل العدالة، وهي جزء من البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة.

وتهدف مبادرة التعليم من أجل العدالة إلى إرساء ثقافة احترام القانون بين الأطفال والشباب من خلال توفير مواد تعليمية مناسبة لكل فئة عمرية حول مواضيع متنوعة تتعلق بالعدالة الجنائية ومنع الجريمة، بما في ذلك مكافحة الفساد والنزاهة، وإدراج هذه المواد التعليمية في المناهج الدراسية لمستويات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

٨٥- كما شرع المكتب أيضاً في أعمال لمكافحة الفساد في مجالات اكتسبت اعترافاً متزايداً في السنوات الأخيرة، مثل النزاهة في الرياضة والجرائم البيئية والجرائم ضد الأحياء البرية، بما في ذلك إعداد منتجات معرفية وتقديم تقييمات لمخاطر الفساد وبناء القدرات.

٨٦- وعلى الصعيدين القطري والإقليمي، يعتمد المكتب على شبكته من المستشارين المتخصصين في مكافحة الفساد العاملين في الميدان من أجل تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية، ولا يزال العمل الذي يقوم به ستة مستشارين إقليميين وثلاثة من المستشارين الوطنيين في مكافحة الفساد ذا أهمية حاسمة. وهم يعملون بتعاون وثيق مع الخبراء المتدربين من مقر المكتب وشبكة المكاتب الميدانية.

٨٧- ويتاح إنجاز الأعمال المتعلقة بالمساعدة التقنية التي يضطلع بها المكتب من خلال مشاريع عالمية مختلفة تتلقى دعماً مالياً من جهات مانحة مختلفة. غير أنه نظراً لاستمرار ارتفاع الطلب على المساعدة التقنية الذي لا توافقه الموارد المالية، يواجه المكتب تحديات كبيرة في مواصلة برنامج المستشار الإقليمي، وجرى وقف العديد من المناصب في العام الماضي.

٨٨- وأفادت عدة دول، في كلماتها المتعلقة بالبند السابقة من جدول الأعمال، بمعلومات عن الأنشطة الإضافية التي تضطلع بها فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٦/٦ وفي مجال منع الفساد، بما في ذلك الأعمال التي تضطلع بها أجهزتها المعنية بمكافحة الفساد، ووضع وتنفيذ استراتيجيات وتدابير أخرى لمكافحة الفساد ترمي إلى تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في الخدمات العمومية.

خامساً - الأولويات المقبلة

٨٩- قدّم الرئيس عرضاً استهلالياً للمناقشة حول الأولويات المقبلة، ووجّه الانتباه إلى الولاية المسندة إلى الفريق العامل فيما يتعلق بتقديم المشورة إلى المؤتمر ومساعدته.

٩٠- وفي الجلسة السابعة، قرر الفريق العامل مواصلة التركيز على مواضيع جوهرية محددة تتعلق بتنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية، بغية مواصلة تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة وبناء المعارف والخبرات. وأشارت الأمانة إلى أن المواضيع الجوهرية التي اقترحتها الفريق العامل تشمل قياس مستوى الفساد ومخاطر الفساد، وتأثير الجهود المبذولة لمكافحةها باستخدام مؤشرات علمية؛ وتطبيق وفعالية نظم الإفصاح عن الموجودات واللوائح التنظيمية الخاصة بمجالات تضارب المصالح ومدى فعاليتها في منع الفساد (الفقرة ٤ من المادة ٧؛ والفقرة ٥ من المادة ٨)؛ والتدابير والنظم الرامية إلى تيسير الإبلاغ من جانب الموظفين العموميين (الفقرة ٤ من المادة ٨)؛ والبلاغات المقدمة من عامة الناس (الفقرة ٢ من المادة ١٣)؛ والدروس المستفادة بشأن وضع استراتيجيات مكافحة الفساد وتقييمها وقياس تأثيرها (المادة ٥).

- ٩١- وهنأ أحد المتكلمين الأمانة على العمل الذي تضطلع به فيما يتعلق بتنظيم اجتماعات الفريق العامل ودعم تنفيذ القرار ٦/٦، وأشار إلى أن الفريق العامل أوصى المؤتمر بأن يدرج في خطة عمل الفريق العامل المتعددة السنوات قائمة المواضيع التي أشارت إليها الأمانة (انظر الفقرة ٩٠، أعلاه).
- ٩٢- وخلال اعتماد الاستنتاجات والتوصيات، جرت مناقشة موجزة داخل الفريق بشأن طرائق اختيار المواضيع لينظر فيها الفريق العامل مستقبلاً. وفي هذا السياق، أشير إلى مدى الحاجة إلى الربط بين هذه المواضيع وحكم محدد من أحكام الاتفاقية.

سادساً- اعتماد التقرير

- ٩٣- اعتمد الفريق العامل التقرير عن اجتماعه الثامن في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٧.